



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الاداريّة
قسم المحاسبة

مكافحة التهريب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية

(دراسة في مصلحة الضرائب - وحدة كبار المكلفين)

إعداد الطلاب :

صالح محمد ناصر ضبعان

عبد السلام احمد مسعد علايت

رياض محمد احمد يفوز

أسامة عبد الملك احمد الحمدي

إشراف الدكتور :

محسن علي مثنى

• قال تعالى :

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

• عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(سَلُوا اللَّهَ عِلْمًا نَافِعًا، وَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ)

• قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فَضْلُ الْعِلْمِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ فَضْلِ الْعِبَادَةِ، وَخَيْرُ

دِينِكُمُ الْوَرَعُ).

قائمة المحتويات

م	البيـــــــــــــــا	الصفحة	
		من	الى
1	غلاف وعنوان الدراسة	1	
2	آيات من القرآن واحاديث من السنة النبوية	2	
3	قائمة المحتويات	3	
4	إنموذج استلام مشروع + هـــــــــــــاء	4	5
5	الفصل الاول :الاطار العام للدراسة - مقدمة	6	8
6	مشكلة الدراسة	9	
7	اهداف الدراسة	9	
8	فرضيات الدراسة	10	
9	اهمية الدراسة	10	
10	منهجية الدراسة	11	
11	حدود الدراسة	12	
12	تقسيمات الدراسة	12	
13	الدراسات السابقة	12	15
	التعليق على الدراسات السابقة	15	
14	الفصل الثاني :الاطار النظري للدراسة المبحث الاول : الضريبة	15	18
15	المبحث الثاني : التهرب الضريبي	18	27
16	عقوبات التهرب الضريبي في التشريع الضريبي اليمني	27	28
	الفصل الثالث :الاطار الميداني للدراسة	28	44
17	نتائج الدراسة والتوصيات	45	47
18	المراجع	48	
19	الملحقات - استمارة استبيان	49	
20	بيانات عينات الاستبيان	50	
21	معلومات خاصة بالبحث	51	52

نموذج استلام مشروع تخرج

العنوان	عنوان المشروع
الموضوع	تناولت الدراسة مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية، وتمثلت مشكلة الدراسة ان بلغ التهرب الضريبي في اليمن مستويات مرتفعة مما جعل اثاره على الاقتصاد اليمني كبيرة جدا وصلت لمستويات غير معقولة او مقبولة . كما هدفت الدراسة أولاً في التعرف على العلاقة بين التهرب الضريبي والتنمية الاقتصادية وثانيا : التعرف على العلاقة بين وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الإدارة والتنمية الاقتصادية . تلخصت الدراسة الى العديد من النتائج في ان هناك تناقض في النظام الضريبي اليمني من حيث ارتفاع معدلاته وقسوته الظاهرية وبين عاداته المتواضعة على خزينة الدولة وبالطبع فان التهرب الكبير ياتي ليعسر هذا التناقض وكذلك عدم الشفافية في الاجراءات وعدم اعلان النسب والمعايير المطبقة في مصلحة الضرائب على الملأ وعدم وضع ضوابط واضحة معلنة وعدم نشر الوعي الضريبي وعدم القيام بدراسات عن الضرائب والتهرب الضريبي وعدم تحديث التشريعات والقوانين الضريبية وعدم وضوحها يفسح المجال امام الاجتهاد الشخصي في تفسيرها وتطبيقها مما يسبب ازمة بين المكلفين ومصلحة الضرائب. أوصت الدراسة انه يجب نشر الوعي الضريبي في اوساط المكلفين بصفة عامة بما ينمي شعور المكلفين بأن دفع الضريبة سيؤدي الى النفع لكافة شرائح المجتمع وكذلك يجب على الادارة الضريبية ايجاد طرق لمكافحة التهرب الضريبي للحد من هذه الظاهرة في الدولة
الإعداد	أسماء الطلاب : ١. صالح محمد ناصر ضيعان ٢. عبد السلام احمد مسعد عاليه ٣. رياض محمد احمد يـفـوز ٤. أسامة عبد الملك احمد الحمدي
المصدر	اسم الكلية : كلية العلوم الادارية و المالية
التاريخ	التخصص : محاسبة
المشرف	السنة الدراسية : ٢٠٢٠-٢٠٢١ م
المرفقات	محسن علي مثنى ذكر المرفقات الخاصة المشروع مثل: ١- سي دي يحتوي على: - مشروع التخرج (Office Word) . - مشروع التخرج (PDF) . - مشروع التخرج (Power Point) ٢- نسخة مطبوعة من مشروع التخرج (كتاب مجلد).
اللغة	لغة المشروع (اللغة العربية)

إهداء

- ❖ الى صاحب السيرة العطرة (أبي الحبيب)
- ❖ الى من وضعتني على طريق الحياة (أمي الغالية)
- ❖ إلى من في إسمها "الوفاء" والسند الضلي والدعم المعنوي الكبير (العزيرة الغالية)
- ❖ الى اخواني واخواتي الاعزاء
- ❖ الى الدكاترة الاعزاء الكرام
- ❖ الى الاخ والزميل العزيز : شوقي محمد الهبوب
- ❖ الى الدكتور الفاضل : خالد العلومي - عميد كلية العلوم الادارية والمالية
- ❖ الى الدكتور الفاضل : محسن علي مثنى - مشرف الدراسة على متابعته لنا وتوجيهاته القيمة والتي كان لها الاثر الكبير في الوصول الى هذه الفكرة واتمام هذا البحث
- ❖ الى كل من قدم لنا العون والمساعدة وزودنا بالمعلومات الضريبية المتنوعة
- ❖ الى كل من قدم لنا النصح وساعدنا في اتمام دراستنا الجامعية .

الباحثين

مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية

الفصل الاول : الاطار العام للدراسة

مقدمة :

تعد السياسات الاقتصادية مثل سياسات الخزينة العامة والسياسات النقدية والمالية وسياسات العمل من اكثر السياسات اثارة للجدل بين التوجهات الاقتصادية ، فكل سياسة جانبان جانب اقتصادي جانب تقني يوسع او يقلص قاعدة انتاج الدخل ، وجانب اجتماعي يقلص او يوسع قاعدة توزيع الدخل الناتج .

وتلعب السياسة المالية بصورة عامة والسياسة الضريبية بصورة خاصة دورا محوريا في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وتعتبر السياسة الاقتصادية محصلة لعدة سياسات تعمل مع بعضها البعض بصورة تكاملية للوصول الى تحقيق اهداف الدولة والمجتمع والمتمثلة في رفع معدل النمو في الناتج المحلي والقومي للوصول الى تحقيق استقرار اقتصادي وزيادة موارد الدولة من الايرادات المختلفة لتحقيق تنمية اقتصادية وتحقيق عدالة اجتماعية بين افراد المجتمع .

والضريبة هي عبارة عن استقطاع مبلغ من دخل كل شخص دون ان يحصل على منفعة مباشرة وذلك من اجل المصلحة العامة ولمواجهة احتياجات الدولة ولسداد رواتب الموظفين ورواتب الجند لحماية البلاد وبناء الطرق والمدارس والمستشفيات ومختلف المنافع العامة .

وقد حذرت تقارير اقتصادية من عملية تجنب دفع الضرائب من قبل الشركات والافراد في البلدان الفقيرة ويكلف البلدان النامية ما مقداره مئات المليارات من الدولارات سنويا وهذه الخسارة تتجاوز ما تحصل عليه هذه البلدان من مساعدات مالية من الخارج ، وحسب التقارير التي صدرت من بعض المنظمات والتي اصبحت الضرائب بموجب هذه التقارير ساحة قتال اساسية في محاربة الفقر على المستوى العالمي وتوجه هذه التقارير نقدا شديدا للمحاسبين والبنوك والشركات التي اصبحت مركزا للتهرب الضريبي لبعض الانشطة التي تؤدي الى تعميق الفقر وتهدد مصير الكثير من الدول ، وتشدد هذه التقارير على حاجة

البلدان الفقيرة لرفع معدلات تحصيل الضرائب اذا كانت تريد بالفعل الهروب من دائرة الفقر.

ان الهدف والغاية من التهرب الضريبي هو تحقيق المزيد من المال بطرق واساليب غير مشروعة وما يساعد على هذا الهدف هو شعور المكلف بارتفاع العبء الضريبي عليه وعدم تحديث التشريعات الضريبية ومعالجة الثغرات الموجودة فيه وكذلك انعدام الشفافية في الاجراءات الفنية والادارية وضعف قاعدة المعلومات عن النشاط الاقتصادي عموما والمكلفين بصورة خاصة وضعف جهاز مكافحة التهرب الضريبي وكفاءته وعدم تطبيق مهنة المحاسبة والمراجعة والزامية مسك الدفاتر المحاسبية في الوسط التجاري وقطاع الاعمال .

وحيث ان اليمن تواجه ظروف مختلفة وظروف اقتصادية صعبة بسبب الحروب والصراعات السياسية والذي استنزف خزينته الدولة ومواردها في ظل توقف صادرات النفط ومختلف الصادرات الاخرى مما افقد خزينته الدولة مئات المليارات التي كانت تنفقها في تقديم الخدمات ومشاريع البنية التحتية للبلاد ، وتلك الحروب والصراعات جعلت الدولة تعلن عن توقف نفقاتها واصبح لزاما عليها الذهاب الى المؤسسات المالية العالمية لمواجهة ظروف البلاد .

ويعتبر التهرب الضريبي مشكلة عالمية تواجه جميع الدول وتختلف حجم المشكلة من بلد الى بلد اخر بحيث تؤثر سلبا على موارد الخزينة العامة وعلى الاداء الاقتصادي .

وأعلن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اليمني في احد تقاريره تراجع عائدات الإيرادات الضريبية التي تمثل ٨٪ من الناتج المحلي بسبب ظاهرة التهرب من قبل القطاع الخاص وان الإيرادات الضريبية بلغت حصيلتها الفعلية خلال عام ٢٠١٢ نحو ٥٤٦.٥ بليون ريال (٢.٥ بليون دولار) بنسبة ٢٢٪ من إجمالي الموارد العامة والتي تساهم في تمويل الإنفاق العام للدولة بنحو ١٩٪ فقط .

ولفت التقرير إلى أن الحصيلة الضريبية تظل متدنية بصورة ملحوظة سواء كأرقام مطلقة أو كنسبة من الموارد العامة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك مقارنة بالطاقة الضريبية الممكنة في الاقتصاد اليمني والتي تتجاوز ١٦٪ من الناتج المحلي مشيراً إلى أن الحصيلة الضريبية في بعض الدول الإقليمية كتونس والمغرب ولبنان ومصر

والأردن ذات السمات الاقتصادية المتشابهة مع اليمن تتراوح ما بين ٥٧ إلى ٨٨ في المئة في هيكل مواردها العامة .

وأفاد التقرير بأن الأداء الضريبي ساهم في زيادة الفجوة الاقتصادية بين شريحة الموظفين محدودي الدخل وشريحة التجار ورجال الأعمال بما لا يتفق والتوجهات الاقتصادية مشيراً إلى أن حصيلته ضريبة المرتبات والأجور لعام ٢٠١٢ بلغت ١٣٤ بليون ريال بما نسبته ٥٥٪ وحصيلته ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستوفاة من شركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط والتعاوني والقطاع الخاص مبلغ ١١١.٥ بليون ريال بما نسبته ٤٥٪ ما يشير إلى «استمرار تحمل الأفراد لمعظم العبء الضريبي ما يعد إخلالاً بقاعدة العدالة الضريبية».

ولاحظ التقرير أن معظم الحصيلته الضريبية تركزت في عدد محدود من المكلفين مقارنةً بالمجتمع الضريبي ، حيث تركزت ضريبة الأرباح التجارية المحصلة من شركات الأموال في القطاع الخاص في ١١ مكلفاً بمبلغ ١٩.١ بليون ريال بنسبة ٦٩٪ من إجمالي الضريبة المحصلة من مكلفي هذا القطاع البالغ عددهم ٩١٨ مكلفاً وانحصرت ضريبة الأرباح التجارية المحصلة من شركات القطاع العام في ٧ شركات في مبلغ ٥٨.٣ بليون ريال مع أن عدد مكلفي هذا القطاع يتجاوز ٩٠ مكلفاً .

ووفق التقرير فإن حصيلته ضريبة المرتبات والأجور على العاملين في القطاع الخاص تركزت في ١٥ مكلفاً بمبلغ ٨ بلايين ريال بما نسبته ٤١٪ من إجمالي حصيلته ضريبة المرتبات والأجور الموردة من مكلفي هذا القطاع البالغ عددهم ١٤٠ ألف مكلف، وعلى مستوى وحدات القطاع العام فقد تركزت الحصيلته من ١٤ مكلفاً بمبلغ ١١ بليون ريال وبما نسبته ٥١٪ من إجمالي الحصيلته الموردة من مكلفي هذا القطاع البالغ عددهم ٩٠ مكلفاً .

ومن حيث مصادر ضريبة الدخل والأرباح فقد بلغت الضريبة المحصلة من وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والمختلط والتعاوني خلال عام ٢٠١٢ = ١٧٣.٥ بليون ريال بما نسبته ٧١٪ من إجمالي حصيلته الضرائب المباشرة، مقابل ٧٢ بليون ريال إجمالي المحصل من القطاع الخاص التجاري والصناعي، ما يشير إلى اتساع حجم التهرب الضريبي في النشاطات التجارية والصناعية للقطاع الخاص.

مشكلة الدراسة :

بلغ التهرب الضريبي في اليمن مستويات مرتفعة مما جعل اثاره على الاقتصاد اليمني كبيرة جدا وصلت لمستويات غير معقولة او مقبولة في بلاد تبحث يوميا من الجهات والمنظمات على تمويل مشاريعها التنموية على الرغم انها لو طبقت القوانين الضريبية لاستغنت عن هذا التسول ، ولم يتوقف التأثير عند هذا الحد بل تعداه الى التأثير الاجتماعي لان التهرب الضريبي خلق طبقة تتمتع بكل الامتيازات على حساب السواد الاعظم من المجتمع الذي يعيش حوالي ٨٠٪ من سكانه تحت خط الفقر والبطالة وبالتالي فان هذا التأثير اصبح شديد على الاقتصاد والمجتمع .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضيح طبيعة التهرب الضريبي والتعرف العلمي لواقع التهرب: اشكاله وطرقه وحجمه ومبالغة وتتلخص مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية:

- ❖ ما العلاقة بين التهرب الضريبي والتنمية الاقتصادية؟
- ❖ ما العلاقة بين وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الإدارة والتنمية الاقتصادية؟

اهداف الدراسة :

يهدف البحث بشكل عام الى كشف ظاهرة التهرب الضريبي في اليمن باعتبار انها تؤثر سلبا على ايرادات الدولة وادائها الاقتصادي خاصة في ظل الوضع الحالي الذي تمر به البلاد من الحروب والصراعات العسكرية وتوقف الصادرات والانتاج المحلي وعليه فان هذه الدراسة تهدف الى تحقيق عدد من الاهداف كما يلي:

- ❖ التعرف على العلاقة بين التهرب الضريبي والتنمية الاقتصادية.
- ❖ التعرف على العلاقة بين وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الإدارة والتنمية الاقتصادية.

فرضيات الدراسة :

انطلاقاً من مشكلة البحث واهدافه فان فرضيات البحث تتحدد فرضيتين هما:

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي والتنمية الاقتصادية.
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الإدارة والتنمية الاقتصادية.

اهمية الدراسة :

يتناول هذا البحث موضوع بالغ الأهمية يتأثر به كل فرد في المجتمع اليمني ، ولأن الجميع يساهم في دفع الضريبة الى خزينة الدولة من أجل تحقيق اهداف المجتمع لذلك فان الجميع يجب ان يعرفوا هل هم يدفعوا ضريبة بمقدار دخلهم وهل هناك مساواة بين الجميع في تحمل الاعباء العامة وتكمن أهمية البحث بالعمل على تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي في اليمن واظهار اهم اسبابه وتحديد حجمه ومبالغه اذا امكن وكيفية مكافحته وبالتأكيد على ان الاصلاح الجيد لن يكون الا بالكشف عن المشكلة والتعرف العلمي الرقمي عليها خاصة والخزينة العامة تعاني من عجز كبير في الإيرادات عموماً ، وسنحاول في هذا البحث التوضيح لحجم التهرب الذي قد يساعد الحكومة في تغطي العجز في الموارد .

الأهمية العملية :

- ❖ التهرب الضريبي مشكلة رئيسية من المشاكل التي تعاني منها الدولة .
- ❖ التهرب الضريبي سبب للتدهور الاقتصادي في البلاد .

الأهمية العلمية :

- ❖ منطلق نظري وتطبيقي في حياتنا العملية ومستقبلنا الدراسي ومجالنا العلمي .

منهجية الدراسة :

لتحقيق اهداف البحث سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي المستند بشكل اساسي على معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والابحاث والدراسات السابقة وكذلك المجالات العلمية والدورات المتعلقة بهذا الموضوع والتجربة العلمية في مجال الضرائب .

وتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تطبيق بعض الاساليب الاحصائية المناسبة مثل المعدلات والنسب المئوية وسيتم الاعتماد على البيانات المالية والتقارير الصادرة عن وزارة المالية ومصحة الضرائب وتطبيق المعايير العالمية عليها ثم سيتم اسقاط هذه المعلومات النظرية على الواقع الميداني بهدف تحديد التوصيات للحد من التهرب الضريبي .

مصادر جمع المعلومات :

- ❖ **المصادر الأولية :** تتمثل في اعداد استبيان والذي تم اعداده وتوزيعه على الموظفين في الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين .
- ❖ **المصادر الثانوية :** تتمثل في الكتب والمقالات والبحوث والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الضرائب والايادات العامة والتهرب الضريبي .

حدود الدراسة :

- **الحدود المكانية :** الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين (الادارة العامة) .
- **الحدود الزمانية :** حدود الدراسة تتمثل في حدود زمنية تتمثل في دراسة البيانات المالية الحكومية والتقارير السنوية المنشورة في مصحة الضرائب للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ م .
- **الحدود البشرية :** تقتصر على بعض موظفي الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين (الادارة العامة) .
- **الحدود الموضوعية :** التهرب الضريبي في اليمن وأثره على الايرادات العامة للدولة

تقسيمات البحث :

تنقسم الدراسة الى فصلين بالإضافة الى النتائج والتوصيات :

الفصل الاول : يتناول مفهوم الضريبة ونوعها في الجمهورية اليمنية .

الفصل الثاني : يتناول التهرب الضريبي وصوره - حجمه - اسبابه - اثاره - ووسائل مكافحته

الدراسات السابقة :

❖ دراسة أ . د . بامشموس احمد عمر (١٩٩٠ م) التي بعنوان (التهرب من الضريبة على الدخل ووسائل مكافحته)

وتناول فيها الباحث الاسباب الرئيسية للتهرب الضريبي ووسائله المختلفة والاثار المترتبة عليه ، والتدابير التي قررها المشروع الضريبي اليمني لمكافحة التهرب الضريبي على الدخل المفروضة بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩١ م ، كما تناول الباحث التدابير المقترحة للرقابة على تنفيذ القانون والعقوبات التي تقع على المكلفين الذين يتبعوا اي طريقة من طرق الاحتيال والتهرب او من يساعدهم او يحرض على ارتكاب جريمة التهرب الضريبي ، وخلص الباحث الى التوصية بالقيام بخصم الضريبة من المصدر عن طريق اتباع نظام الخصم والاضافة ، وانشاء ادارة لمكافحة التهرب الضريبي تتبع وزارة المالية ، واخيرا اقترح الباحث بعمل مادة في قانون ضرائب الدخل بعدم سريان تقادم لحق الدولة في الضريبة المستحقة لها في اي مجال من حالات التهرب الامن تاريخ معرفة مصلحة الضرائب بها ومدته ٧ سنوات من هذا التاريخ .

❖ دراسة العطوط (٢٠٠٩ م) بعنوان "اشكال التهرب الضريبي" :

هدفت الدراسة الى التعرف الى اشكال التهرب الضريبي ومعرفة الاسباب الرئيسية للتهرب ، وتحديد الاثار الناجمة على الاقتصاد الفلسطيني من وراء التهرب الضريبي وتوصل الباحث عن عدم وضوح القانون وضعف السلطة في تطبيق العقوبات التي نص عليها القانون وكذلك الازعاج الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني .

❖ دراسة العطور (١٩٩٣ م) بعنوان اجراء تحليل لصور التهرب الضريبي ودوافعه وطرق علاجه في الاردن :

وذلك بتحليل النصوص القانونية الخاصة بهذا الموضوع وخلصت الدراسة ان النصوص القانونية الخاصة بالتهرب الموجود في القانون الاردني محددة ولا تعالج التهرب بشكل جذري. وان العقوبات غير كافية وهناك صلاحيات كبيرة منحت لاجراء المصالحة عن الكثير من الجرائم الضريبية مقابل الغرامات وهذا بدوره اضعف من فاعلية تلك العقوبات

❖ دراسة خشارمة (٢٠٠٠ م) بعنوان "الاسباب التي تدفع المكلفين الى التهرب من الضريبة في المهن الحرة"

هدفت الى الاسباب التي تدفع المكلفين الى التهرب من ضريبة المهن الحرة وتحديد العوامل التي تساعد في التقليل من حالات التهرب الضريبي ، وخلصت الدراسة الى ان اهم اسباب التهرب ارتفاع نسبة الضريبة والشعور بعدم العدالة في النظام الضريبي والاعتقاد ان نظام الزكاة افضل من نظام الضريبة واوصت الدراسة بضرورة احتساب خصم تشجيعي لمن يقدم تقديرا حقيقيا واستيفاء الضرائب عن طريق التقيسيط وخصم مبلغ الزكاة من الضريبة المستحقة .

❖ دراسة حميد بن بدر الرشدي بعنوان " التهريب الضريبي من منظور موظفي الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب وأنواع التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي الهيئة العامة للزكاة والدخل من خلال طرح أسئلة مفتوحة لاستكشاف الآراء حول موضوع الدراسة بالإضافة إلى الحلول المقترحة التي تساهم في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظرهم.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال لمسح الشامل للمجتمع الدراسة المعرفة الأسباب المؤدية للتهرب الضريبي في المملكة العربية السعودية.

وكان مجتمع الدراسة من جميع الموظفين المختصين في مجال العمل الضريبي من مدراء الإدارات ومشرفين وفاحصين بالإدارة العامة للهيئة وفرع الرياض وجدة في ، وبلغ عدد العينة (١٣٥) موظف، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- عدم التسجيل لدى الهيئة أي أن المكلف لا يقوم بفتح ملف ضريبي لدى الهيئة وتقديم الإقرارات الضريبية لعدم حاجته الى الشهادة الضريبية.
- إخفاء بعض الأنشطة، أي أن المكلف يقوم بإخفاء بعض الأنشطة التجارية التي يقوم بها من أجل خفض مقدار الضريبة التي سوف يقوم بدفعها.
- ضعف الرقابة والكفاءة لدى موظفي الهيئة العامة للزكاة والدخل.
- وأخيراً فقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات المهمة من أهمها ما يلي:
- وضع عقوبات رادعة للمتهربين مثل التشهير بوسائل الإعلام بالمتهربين ضريبياً.
- ينبغي التركيز على المسح الميداني وتفعيله بشكل دوري ودائم.
- رفع كفاءة المحاسبين في الهيئة من خلال اشتراكهم في دورات متقدمة وعمل ورش مستمرة لنقل المعرفة بينهم فيما يخص التهرب وأسبابه.
- إعطاء الهيئة العامة للزكاة والدخل صلاحيات أكبر حتى يمكنها تكييف الأنظمة والتعليمات حسب ما يقتضيه الوضع الاقتصادي .

❖ دراسة ماجستير بعنوان " التهرب الضريبي وعلاقته بالوعي الضريبي بالملكة العربية السعودية " فهدة بنت سلطان السديري

تهدف هذا الدراسة إلى اكتشاف أثر مستوى الوعي الضريبي على مدى التزام الأفراد والمنشآت بالضريبة وبالتالي الحد من الهدر الضريبي وتم توظيف المنهج الإيجابي لصياغة التساؤلات التي تمثل محاور الدراسة الاستكشافية ، كما تم استخدام الاستبانة الالكترونية كأداة لجمع بيانات الدراسة من عينة عشوائية مكونة من ٩٤ من المحاسبين ومراجعي الحسابات في مكاتب المحاسبين القانونيين في مدينة جدة .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مستوى إدراك المحاسبين ومراجعي الحسابات بالملكة العربية السعودية لمفهوم وأهمية الوعي الضريبي مرتفع يرجع السبب لإدراكهم بأن الوعي الضريبي لا يقتصر على شريحة المكلفين فحسب، وإنما يمتد ليشمل قطاعات ومؤسسات الدولة والمجتمع كافة . كما أظهرت النتائج ان هناك قصور في تدريب كلا من المحاسبين ومراجعي الحسابات في مجال التهرب الضريبي وسبل مكافحته والذي يرجع إلى حداثة الضرائب بوضعها الحالي بالملكة العربية السعودية .

التعليق على الدراسات السابقة :

أوجه التشابه :

تتشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في معرفة المشكلات التي تواجه مقدري الضريبة وتحليل صور التهرب الضريبي ودافعه وتحديد الاسباب التي تدفع المكلفين الى التهرب من دفع الضريبة وكذلك التعرف على اشكال التهرب الضريبي والمنهج المتبع في دراسة هذه الظاهرة .

أوجه الاختلاف :

تناولت هذه الدراسة موضوع هام يختلف عن مواضيع الدراسات السابقة وهو مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية

حيث تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بانها تسعى الى معرفة الاسباب والعوامل التي تدفع المكلفين للتهرب من الضريبة والاشكال التي يلجأون اليها في التهرب وكذلك طرق مكافحة هذه الظاهرة وكذلك ركزت الدراسة على العلاقة بين المكلفين والادارة الضريبية واثار هذه العلاقة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

الفصل الثاني : الاطار النظري للدراسة

المبحث الاول : مفهوم الضريبة

تعد الضريبة احد مظاهر التضامن الاجتماعي الذي يحتم على كل مواطن تحمل نصيبه من اعباء الدولة مقابل حصوله على الضمانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للسلطة العامة ودون اخلال بالتوازن بين المصالح العامة والفريدة وبشرط توفر موافقة الغرفة التجارية على وجوب فرضها (مبدأ الرضا بالضريبة).

عناصر الضريبة :

- ❖ **العدالة :** وذلك بتوزيع العبء الضريبي بين كافة المواطنين على اساس المقدرة التكليفية لكل منهم دون التأثير على ايجابيات انشطتهم الانتاجية .
- ❖ **وفرة الحصيلة :** التي تتطلب عمومية الضريبة بسريانها على جميع المواطنين حسب ما يتوفر لديهم من عناصر الاختصاص .

❖ **التوجه الاقتصادي والاجتماعي :** فالضريبة ادارة رئيسية في المجتمع المعاصر تستفيد منها الدولة لتعديل الهيكل الاجتماعي والاقتصادي على نحو يحقق اكبر قدر من الرفاهية لمختلف فئات المجتمع .

تعريف الضريبة :

- ❖ اقتطاع مبلغ من المال بشكل الزامي نهائي بدور مقابل مباشر يحصل عليه الدافع في سبيل تأمين اعباء الدولة وهي مورد يجب ان يجاز استيفاؤه سنويا .
- ❖ هي مبلغ مالي تتقاضاه الدولة من الاشخاص او المؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة
- ❖ مبلغ مالي تطلبه الدولة من الذين يتحقق فيهم شروط دفع الضريبة .
- ❖ مبلغ نقدي وليس عيني .

خصائص الضريبة :

- ❖ الضريبة مبلغ نقدي .
- ❖ تدفع جبرا
- ❖ تدفع الضريبة بدون مقابل وفقا لمقدرة المكلف
- ❖ تحقق الضريبة النفع العام .

قواعد الضريبة :

١. **قاعدة العدالة او المساواة في المقدرة:** وتتطلب العدالة توزيع اعباء تمويل الانفاق العام على المواطنين بحسب قدرتهم التكليفية على تحمل الاعباء، ولتحقيق مبدأ العدالة لابد من توافر الشروط التالية :
- عمومية الضريبة : اي فرض الضريبة على جميع انواع الدخول بدون استثناء لان تغطية النفقات العامة يجب ان يساهم فيها جميع افراد المجتمع .
- تصاعد سعر الضريبة .
- الاعتدال في سعر الضريبة .
- اعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة لحماية الاسر ذات الدخل المحدود من الضريبة (صغار المكلفين) .
- وجود الاعفاءات .

٢. **قاعدة الوضوح :** يعني ان تكون الاحكام القانونية المتعلقة بتحديد وعاء الضريبة واضحة لدى المكلفين لكي يسهل تعاملهم مع احكام القانون وتنفيذه بطريقة سليمة .
٣. **قاعدة الملائمة :** بحيث يتم مراعاة الظروف المادية والنفسية لدافعي الضريبة لكي لا تصبح الضريبة معوقا للانتاج ومحبطا لنشاط الاشخاص .
٤. **قاعدة الاقتصاد في النفقات :** بحيث تكون نفقات الادارة الضريبية في تحقق الضريبة وفرضها في حدود المعقول مقارنة بالمردود الضريبي .
٥. **قاعدة المرونة :** بحيث يتمكن النظام الضريبي من مراعاة التغير في الحصيلة الضريبية بما يتناسب والتغير في الدخل القومي .
٦. **قاعدة امكانية التطبيق :** تكون جميع القوانين والتشريعات ممكنة التطبيق على كل فئات المجتمع .

أنواع الضرائب :

- ❖ **الضرائب المباشرة :** هي الضريبة التي تستقطع من دخل المكلف ولا يستطيع نقل عبئها الى طرف اخر بمعنى يتحملها المكلف بنفسه وتكون على الملكية والاكتساب ومن امثلتها : (ضرائب المرتبات ، ضرائب المهن غير التجارية والصناعية ، ضرائب الارباح التجارية والصناعية ، ضرائب ريع العقارات ، ضرائب الدخل الناتج عن مبيعات العقارات) .
- ❖ **الضرائب غير المباشرة :** هي الضريبة التي يدفعها المكلف ثم ينقل عبئها الى شخص اخر وتكون على الانفاق او الاستعمال ومن امثلتها (ضريبة الانتاج ، الضرائب الجمركية ، ضريبة المبيعات) فهي ضريبة يدفعها شخص ثم ينقل عبئها الى طرف اخر .

مقومات النظام الضريبي :

- يمثل النظام الضريبي مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل مترابط لتحقيق اهداف معينة حسب قواعد ومقومات واجراءات محددة وتتكون مقوماته من :
- ❖ **الادارة التشريعية :** التي تختص بإصدار القانون الضريبي .

❖ **الادارة التنفيذية :** التي تتولى تنفيذ القانون الضريبي الصادر من الادارة التشريعية واصدار التعليمات التنفيذية لها .

❖ **الجهاز القضائي :** الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والادارة الضريبية فيما يتعلق بتقديرات الضرائب الواجب ان يدفعها المكلفين .

المبحث الثاني : التهرب الضريبي

التهرب من دفع الضرائب يقوض النظام الضريبي في العديد من الطرق فهو امر غير عادل وغير مقبول في كثير من البلدان كون الايرادات التي يمكن ان تستخدم في دفع الرواتب للعاملين في الحكومة او في توفير المزيد من الخدمات الحكومية واذا فرطت الحكومة في الموارد فان ذلك سوف يعيق النمو الاقتصادي مما يجعل النظام الضريبي سيئ ويؤدي الى المزيد من التهرب حيث يوجد التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل اسماء تجارية وهمية ، كذلك تمارس الشركات الكبيرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تصبح الايرادات قليلة ورغم ذلك هناك قوانين تعفي الارباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار وهذا يخالف من يقول ان الفقراء هم من يدفعون الضريبة ولا يدفعها الاغنياء .

وعندما يتهرب اغنياء الوطن من سداد ما عليهم من ضرائب فهذا يعني ان الوطن في خطر وهذا ما يحدث بالضبط في اليمن فالأرقام الرسمية تكشف حقائق مفرعة فالمكلفين اما يتهربون اساسا من سداد الضرائب المستحقة عليهم او يقدمون اقرارات ضريبية تقل كثيرا من دخولهم الحقيقية وتقديم بيانات مضللة للإدارة الضريبية ، والتهرب الضريبي امر سائد في طول البلاد وعرضها منذ سنوات وقد ترسخت عمليات التهرب حتى صارت القاعدة العامة هي التهرب من سداد الضرائب اما الاستثناء فهو سداد الضرائب وانتشر مفهوم ان الشاطر هو من يتهرب من سداد الضريبة اما الملتزمون فهم قليلو الحيلة .

مفهوم التهرب الضريبي :

يقصد بالتهرب الضريبي عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف ويكون ذلك اما بعدم دفع جزء منها او عدم دفع المبلغ كاملا ويتم التهرب باستخدام وسائل غير مشروعة .

انواع التهرب الضريبي :

١. **التهرب الضريبي :** هو مخالفة غير مشروعة تتم من خلال مخالفة النصوص القانونية بقصد التهرب من دفع الضريبة من خلال إخفاء معلومات عن نشاط المنشأة .
٢. **الفش الضريبي :** هو تهرب مقصود من طرف المكلفين وذلك عن طريق مخالفتهم عمدا لأحكام القانون الجبائي قصد إهمالهم عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم إما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه أو بتقديم تصريح ناقص أو كاذب أو إعداد سجلات وقيود مزيفة أو الاستعانة ببعض القوانين التي تمنع الدوائر المالية الاطلاع على حقيقة الأرباح لإخفاء قسم منه .
٣. **التجنب الضريبي :** هي عدم دفع الضريبة وذلك عن طريق اللجوء الى ثغرة موجودة في النصوص القانونية الخاصة بالضريبة .
٤. **التهرب المشروع :** هو تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية (قد يكون مقصودا من طرف المشرع لتحقيق بعض الغايات الاقتصادية والاجتماعية كأن تفرض ضريبة دخل على جميع الأرباح الصناعية والتجارية ثم تستثنى منها أرباح بعض المؤسسات الصناعية ضمن شروط معينة تشجعا لإنشاء هذه المؤسسات) والمنصوص عنها في القانون تجنبا لأداء ضريبة الإنتاج أو التهرب من ضريبة الشركات ذلك عن طريق توزيع هذه الأخيرة على شكل هبات للذين تربطهم بصاحب الشركة قرابة من الدرجة الأولى وهو على قيد الحياة حتى لا تخضع بعد وفاته تلك الأموال لضريبة الشركات .

اقسام التهرب الضريبي :

ينقسم التهرب الضريبي الى :

- **التهرب الضريبي التقليدي :** هو كل ما يتعلق بتقليل الدخل بجميع اشكاله او ما يتعلق بالأخطاء الوظيفية في كتابة الوثائق وبأخذ عدة صور:
 - ✓ الخطأ الموجود في التصريح الضريبي .
 - ✓ التهرب او التحليل المادي والمحاسبي .

- **التهرب الضريبي الحديث :** ويتجلى في عملية التدقيق والتحقيق التي تجري من طرف المحققين اثناء عملية المراقبة أي الكتابات والتسجيلات المحاسبية يجب أن تكون مبررة بوثائق محاسبية ، والمتهربين يركزون على هذه النقطة إذ يعتمدون في ريبهم على العمليات الصورية المفتوحة وهي تعتمد على الكتابات غير الصحيحة والمستخرجة من طرف مؤسسات مخادعة هذه العملية تسمح بالمتهربين بالامتياز أو احد التخفيضات الرسمية على العمليات التي لم يقوم ا أبدا بواسطة فواتير ثمنها غير حقيقي .
- **التهرب الضريبي المحلي :** هذا النوع يحدث في نطاق حدود الدولة الموجودة بها بحيث تكون أفعال التزوير التي يقوم بها المكلف لا تتعدى هذه الحدود اما باستغلال الثغرات الموجودة في النظام الجبائي أو بطرق وأساليب أخرى مثل: التهرب عن طريق الامتناع يسمى "التجنب الضريبي" يؤدي امتناع الفرد عن القيام بالتصرف المنشئ للضريبة حتى يتجنب دفعها كأن يرفض استيراد بعض السلع الأجنبية لتفادي الضرائب الجمركية أو يرفض استهلاك سجاثر حتى يتجنب دفع الضريبة .
- **التهرب الضريبي الدولي :** وهذه الصورة من صور التهرب إذ يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضريبة في بلدها عن طريق التهرب غير القانوني للمداخيل و الأرباح التي من المفروض أن تخضع لضريبة البلد التي حققت فيه فعلا إلى بلد آخر يتميز بضغطه الجبائي المنخفض .
- **التهرب الضريبي البسيط :** يتوفر على عنصر القصد للتملص الإداري من الضريبة و هو كل فعل يترتب عن سوء بغرض تفادي دفع الضريبة مثلا النسيان المقصور للتصريح بإحدى العناصر التي تدخل في حساب الضريبة .
- **التهرب الضريبي المركب :** هو مراد لعبارة الطرق التدليسية ، أي ذلك النوع الذي يتبع طرق تدليسية لتجسيد إرادة الضريبة ويتهم الممول بإتباعه لهذه الطريقة ليس فقط بالاحتيال و لكن يمحو الآثار وإخفاء الحقيقة و كذا الوقوع في ملجأ من المراقبة المحتملة و هذه حالة الممول الذي يقدم للإدارة الضريبية محاسبة مزيفة و فواتير كاذبة و يتطلب الكشف عن التهرب الضريبي ببذل مجهود معتبر و يتم ذلك بواسطة الاتصال بين أجهزة الدول و تناسق جهودها ، و تبقى رغم ذلك إمكانية عدم كشفه إرادة من الناحية المالية .

اسباب التهرب الضريبي :

١. اسباب اخلاقية : ويقصد به المستوى الاخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة والمجتمع فكلما كان هذا المستوى عالي لدى الافراد كلما كان هؤلاء الافراد يتمتعون بشعور عالي بالمسؤولية ، واذا كانت الدولة او المجتمع تنشر ثقافة حب الذات والاستحواذ على المال العام فان التهرب سينتشر بصورة كبيرة بين المجتمع .

٢. اسباب تنظيمية فنية : نقص الاجراءات التنظيمية الادارية والفنية المحاسبية في الادارة الضريبية وتكون من خلال ان الضريبة لا تتم الا بتقديم تصريح من قبل المكلف سواء كان شخص طبيعي او منشأة تجارية او صناعية او غيرها ، وكذلك ضعف رواتب وحوافز موظفي الدولة بشكل عام وموظفي الضرائب بشكل خاص لان الاهتمام بزيادة الرواتب والحوافز للموظفين سيسهم في مكافحة التهرب ويضعف من الايرادات وتأهيل كادر ضريبي ووظيفي عالي جدا .

٣. اسباب سياسية : تلعب السياسة التي تتبعها الدولة دورا هاما في التهرب الضريبي فاذا انفقت الدولة حصيلة الضرائب في وجوه نافعة فان الافراد يشعرون ان ما يدفعونه يعود عليهم بالفائدة وبالتالي يقل تهربهم من دفع الضريبة ، اما اذا بددت الدولة حصيلة الضرائب في وجوه لا تعود بالنفع على المواطنين فانهم سيلجؤون الى التهرب الضريبي .

٤. اسباب اقتصادية : يلعب مستوى المعيشة والوضع الاقتصادي العام دورا هاما في الالتزام بالضريبة فالوضع الاقتصادي ومستوى الدخل الجيد تؤدي الى عدم التهرب الضريبي والعكس صحيح ، وغياب الجانب الاقتصادي يشجع على التهرب الضريبي .

٥. اسباب جزائية : هي العقوبات القانونية المفروضة في القانون ويساعد الجزاء الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضرائب الى التقليل من التهرب الضريبي .

٦. ارتفاع العبء الضريبي : ارتفاع العبء الضريبي على المواطنين ارتفاعا كبيرا يؤدي الى ارهاقهم بالضرائب وشعورهم بانعدام المساواة والعدالة الاجتماعية مما يؤدي الى التهرب الضريبي .

٧. عدم الشفافية في الاجراءات والاعفاءات الضريبية

٨. نقص الوعي الضريبي : الجهل بالمنافع العامة التي يحصلون عليها من اموال الضرائب

٩. الغموض في التشريعات الضريبية : عدم وضوحها وتعارضها وتعقيدها وسوء تفسيرها الذي يتيح مجالا امام التدخل الفاسد مما يفسح المجال امام المكلفين بعدم دفع الضريبة وعدم الالتزام بالقانون .

طرق وصور التهرب الضريبي :

١. اخفاء النشاط كليا بحيث لا يفصح عن اي معلومات موثقة للجهات الحكومية او غير الحكومية وبالتالي لا يدفع اي ضرائب على الاطلاق وهذا اكثر اشكال التهرب امانا وهذا يشمل ثغرات كبيرة في النظام التجاري والاقتصادي .
٢. اخفاء كل ما هو ممكن من ارقام الاعمال في جميع بيانات ضريبة الاريح .
٣. تقديم الاقرار الضريبي بالاستناد الى دفاتر وسجلات او مستندات تتضمن بيانات تخالف ما هو ثابت لديها بالدفاتر والسجلات الحقيقية .
٤. تزوير الفواتير وتخفيض سعر بيع السلع والخدمات .
٥. التهرب من ضريبة المرتبات حيث يقوم معظم مكلفي القطاع الخاص بعدم سداد ضريبة المرتبات لعدد كبير من الموظفين لديها .
٦. بيع اي سلعة بدون فاتورة ضريبية وبالتالي عدم ادراجها في اقرار الشركة الشهري .
٧. الابلاغ عن توقف نشاط الشركة مع العلم انها تعمل في الباطن .
٨. ممارسة النشاط غير الرسمي : يقدر عدد الذين يمارسون النشاط ولا تعرف الادارة الضريبية عنهم حوالي ٦٠% من المسجلين لدى الجهات الرسمية ليس هذا وحسب بل ان خطط الضرائب السنوية تقدر عدد المكلفين الذين يمكن ان يتحاسبوا ضريبيا باقل من اربعة الاعوام السابقة .

البيان	عدد المكلفين عام ٢٠٠٥				عدد المكلفين عام ٢٠٠٦				عدد المكلفين عام ٢٠٠٧			
	غير المقدمين إقرارات		المكلفين بعد الاضافة والخصم	المقدمين إقرارات	غير المقدمين إقرارات		المكلفين بعد الاضافة والخصم	المقدمين إقرارات	غير المقدمين إقرارات		المكلفين بعد الاضافة والخصم	المقدمين إقرارات
	النسبة	العدد			النسبة	العدد			النسبة	العدد		
شركات القطاع العام	66	22	44	67	70	16	54	77	72	19	53	74
شركات القطاع المختلط	14	8	6	43	14	7	7	50	15	10	5	33
شركات الأموال	888	313	575	65	974	340	634	65	1,065	412	653	61
شركات الأشخاص	341	40	301	88	339	56	283	84	357	108	249	70
شركات الافراد	118,613	31,906	86,707	73	119,977	30,863	89,114	74	126,104	29,762	96,342	76
شركات اجنبية	131	79	52	40	167	41	126	76	151	56	95	71
مكلفين ارباح مهن	26,898	6,843	20,054	75	26,655	6,706	19,949	75	27,515	6,422	21,093	77
مكلفين ريع العقارات	94,683	17,391	77,292	82	94,422	17,394	77,028	82	96,305	16,551	79,754	82
اجمالي المكلفين	241,634	56,602	185,031	77	242,618	55,423	187,195	77	251,584	53,340	198,244	79

وهذا الجدول (١) يوضح النشاط غير الرسمي بموجب خطط مصلحة الضرائب للفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ م

■ المصدر: التقارير السنوية لمصلحة الضرائب في عام ٢٠٠٥ م .

من الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي :

- ❖ ارتفاع عدد المكلفين غير الملتزمين من فترة لأخرى وهذا يدل على تراجع الاداء .
- ❖ العدد البسيط من المكلفين لضرائب الريع العقاري الملتزمين بتقديم الاقرارات ١٨% كما في الجدول اما اذا تم اضافة الحجم الفعلي للعقارات المؤجرة فان الملتزمين لا يمثلون حتى ٥% من عدد المكلفين الواجب ان يخضعوا للضرائب والذي يزيد عددهم عن ٨٠٠ الف عقار .
- ❖ اذا تم استبعاد مكلفي الريع العقاري من الاجمالي فان نسبة المتهربين من دفع الضريبة حسب تعداد المنشآت قد يصل الى ٩٠% عام ٢٠٠٥ م ونسبة ٩١% عام ٢٠٠٦ م ونسبة ٩٢% عام ٢٠٠٧ م اذا اعتبرنا ان هناك نمو يمثل ٣% سنويا فقط .

جدول (٢) المكلفين المتقدمين اقرارات ضريبة الانتاج (المبيعات)

البيان	العدد حسب المسح الصناعي ٢٠٠٤	العدد في تقارير الضرائب السنوية			الانحراف لعام ٢٠٠٧	
		2005	2006	2007	العدد	النسبة
مصانع ١٠-٥ عمال	3,686					
مصانع ١٠ عمال فاكثر	1,096					
الاجمالي	4,782	690	207	207	4,575	96

■ المصدر: المشاريع الصناعية المصرح لها من الهيئة العامة للاستثمار لعامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ م تبلغ ٣٢٧ مصنع.

من الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي :

✧ ان غير الملتزمين من المكلفين يبلغ ٩٦٪ من عدد المكلفين لضريبة المبيعات من المصنعين فقط على اساس حجمهم في عام ٢٠٠٤ م دون الاضافات التي حصلت في الاعوام التالية مع العلم ان كتاب الاحصاء السنوي لعام ٢٠٠٧ م يوضح ان عدد المصرح لها لعام ٢٠٠٦ م بلغ ٣٦١ مشروعا ، وعام ٢٠٠٧ م ٣٦٠ مشروعا الاغلب منها مشاريع صناعية كما ان رفض التجار تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٩) وتعديلاته يدل على الرغبة في التهرب من دفع الضريبة.

حجم التهرب الضريبي :

لا توجد دراسة عملية ميدانية منشورة عن حجم التهرب الضريبي يمكن الرجوع اليها سواء من قبل الجهات الحكومية او الباحثين وان مسألة تقدير حجم التهرب الضريبي بالأرقام صعبة جدا ومستحيلة لأنه ما من باحث يستطيع تقدير حجم هذا التهرب بالأرقام لا في اليمن ولا في اي بلد من بلدان العالم .

اما المعنيون في مصلحة الضرائب فيرفضون فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسة الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي باستثناء بعض التصاريح التي تتلکم عن التهرب بشكل عام .

اساليب التهرب الضريبي :

١. التخفيض من قيمة الايرادات .
٢. التضخم من قيمة النفقات والمصروفات .
٣. ان تكون مرتبطة بالفترة المالية .
٤. ان تكون هذه الاعباء لها علاقة بالمؤسسات .
٥. ان تكون هذه الاعباء مرفقة وموثقة بمبررات ووثائق رسمية .
٦. ان تكون المصروفات حقيقية ومؤكدة وفعلية .

جدول (٣) يوضح العبء الضريبي في اليمن للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ م (النسب مقربة)

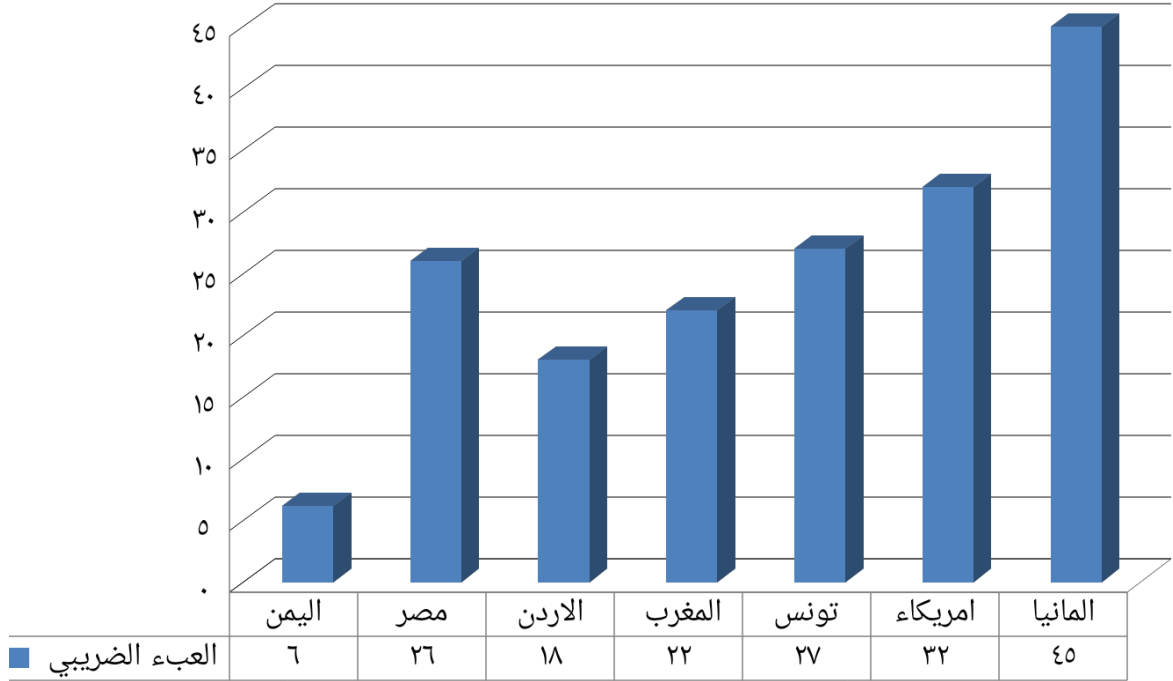
البيان	2006	2007	2008	2009	2010
الايرادات الضريبية	266,396	315,414	371,431	409,553	449,706
الناتج المحلي بسعر السوق	4,265,586	4,845,838	5,711,289	5,485,724	6,002,145
العبء الضريبي	6%	7%	7%	7%	8%

■ المصدر : الناتج المحلي كتاب الاحصاء السنوي لعام ٢٠٠٧ م الدخل الضريبي

مجلدات الحساب الختامي .

يتضح من نتائج التحليل السابق ان متوسط العبء الضريبي في اليمن خلال الفترة المشار اليها ٦% من الناتج القومي الاجمالي ويعتبر من المعدلات المنخفضة جدا مقارنة مع الدول العربية المجاورة حسب الرسم التوضيحي :

مقارنة العبء الضريبي بين اليمن وبعض الدول



يتضح ان حجم التهرب الضريبي في اليمن كبير جدا ونقدره بثلاثة اضعاف ايراداته الفعلية المحصلة وان مبالغ التهرب كبيرة جدا ويستدعي تضافر كل الجهات المعنية للعمل على مكافحته والحد منه والعمل في اجراءات الاصلاح الضريبي التي يمكنها من تخفيض مبالغ التهرب الى النصف على اقل تقدير خلال عدد من السنوات ، اما اذا لم يتوفر الاصلاح الضريبي فان مصلحة الضرائب ترفع يديها مستسلمة امام ظاهرة التهرب الضريبي وتشاركها في ذلك وزارة المالية .

آثار التهرب الضريبي :

١. نقص في موارد الدولة وبالتالي اضعاف قدرتها على القيام بواجباتها المختلفة .
٢. يدفع التهرب بالدوائر المالية للبحث عن مصادر اخرى لتأمين حاجة الدولة المتزايد للإنفاق .
٣. اضعاف قدرة الدولة على الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات العامة مما ترك اثاره السلبية على التنمية البشرية .
٤. التهرب الضريبي يخل بالعدالة الضريبية والمجتمعية التي سنت الضريبة من اجل تحقيقها في المجتمع فنجد ان ذوي الدخل المرتفع يتهربون من دفع الضرائب او

- تجنبها او الحصول على اعفاءات من سدادها حيث يصبح البعض يدفع والبعض الآخر لا يدفع مما يضعف العقد الاجتماعي .
٥. رفع سعر الضرائب الموجودة او فرض ضرائب جديدة لتعويض الحكومة من نقص الحصيلة الناتجة عن التهرب .
٦. اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الاصدارات النقدية وهذا يؤدي الى اضعاف العملة وقوتها الشرائية .
٧. اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق القروض الخارجية وهذا يؤدي الى مشكلة في عملية سدادها .
٨. الضرر الاخلاقي لانتشار الفساد وانعدام الامانة .
٩. الاخلال بقاعدة العدالة بحيث يتحمل عبء الضريبة المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب منها .

عقوبات التهرب الضريبي في التشريع الضريبي اليمني :

اولا : عقوبات التهرب الضريبي في قانون ضرائب الدخل :

- ❖ قضى قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ م بمعاقبة كل من يقوم او يرتكب اي فعل من افعال التهرب الضريبي المنصوص عليها في القانون بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات او بغرامة مالية لا تقل عن ١٠٠٪ ولا تزيد عن ١٥٠٪ من الضريبة المتهرب منها عن اي سنة ضريبية او جزء منها بالإضافة الى دفع الضريبة والغرامة والمبالغ المضافة اليها .
- ❖ كما فرض عقوبة على المحاسب القانوني بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ الف ريال ولا تزيد عن مليون ريال اذا ارتكب احد الافعال التالية :
- تعتمد المصادقة على قوائم مالية تخالف القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والانظمة والقوانين النافذة .
 - تعمد اقرار ضريبي ومرفقاته وثبت عدم شمولها على كافة الايرادات والمبالغ الخاضعة للضريبة.
 - اخفاء وقائع علمها اثناء ممارسته لمهنته .

▪ أولاً : عقوبات التهرب الضريبي في قانون الضريبة العامة على المبيعات :

❖ غرامة لا تقل عن ٥٠٪ ولا تزيد عن ثلاثة أمثال ما لم يؤدي من الضريبة للمرة الأولى .

❖ في حالة تكرار المخالفة للمرة الثانية تتضاعف الغرامة المحكوم بها وإذا تكررت ارتكابها بعد ذلك خلال سنة واحدة فللمحكمة أن تحكم إما بالغرامة بعدها الأعلى أو الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر أو بكلا العقوبتين .

من سائل محاربة التهرب الضريبي :

- الرقابة الجبائية : تعد الرقابة الجبائية أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي أو التخفيف على الأقل من حدته . فالرقابة تعتبر وسيلة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في تصريحات المكلفين، وتسمح أيضاً بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات، والمتمثل في وقوف جميع الممولين على قدم المساواة أمام الضريبة .

الفصل الثالث: الأطر الميداني للدراسة

إجراءات الدراسة الميدانية

إجراءات البحث :

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات :

منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: **مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية.**

مجتمع وعينة البحث :

تكون مجتمع البحث من موظفي ومدراء الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين (الإدارة العامة)، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من موظفي الوحدة التنفيذية، وقد تم توزيع (٣٠) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (٢٨) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (٩٦%)، وتوجد استبانات مفقودة (٢) بنسبة (٤%)، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٢٨) استبانة بنسبة (٩٦%) .

مقياس أداة الدراسة الميدانية :

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي :

مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

عند اختيار الباحثون الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية لفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (١) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

الجدول (١) يوضح الوزن النسبي

مسلسل	الدرجة اللفظي	الوزن النسبي من - إلى	النسبة 100%
5	عالية	5.00 - 4.20	100 %
4	مرتفعة	4.20 - 3.40	89.8%
3	متوسطة	3.40 - 2.60	68.5%
2	منخفضة	2.60 - 1.80	49.8%
1	متدنية	-1.80 1	31.7%

يتضح من الجدول رقم (١) كفاية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي :

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من ١.٨ والنسبة أقل من ٣٦% فإن التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ١.٨ وأقل من ٢.٦ والنسبة من ٣٦% وأقل من ٥٢% فإن التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٢.٦ وأقل من ٣.٤ والنسبة من ٥٢% وأقل من ٦٨% فإن التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٣.٤ وأقل من ٤.٢ والنسبة من ٦٨% وأقل من ٨٤% فإن التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٤.٢ حتى ٥ والنسبة من ٨٤% حتى ١٠٠% فإن التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

صدق أداة الدراسة :

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحثون بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المستقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملائمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصادقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصدقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصدقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (٢) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية	10	906.0
2	وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الإدارة الضريبية والتنمية الاقتصادية	10	945.0
	الدرجة الكلية	20	958.0

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات ألفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ووصف متغيرات الدراسة والتعرف على " مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية" وشمل ذلك:

1- التوزيع التكراري والنسب المئوية:

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

٢- المتوسط الحسابي:

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

٣- الانحراف المعياري:

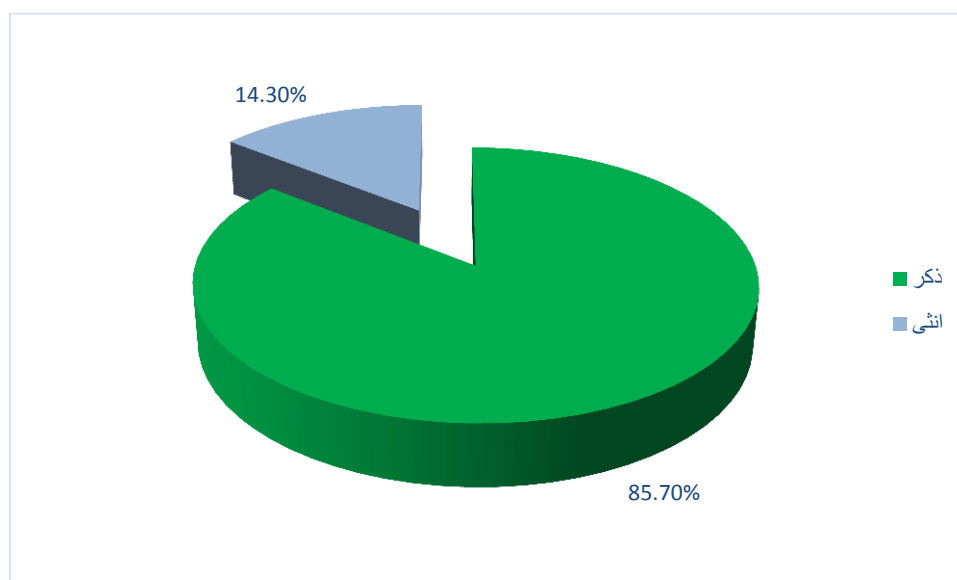
تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

أولاً : الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

• حسب متغير النوع :

جدول رقم (٣) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
85.7%	24	ذكر
14.3%	4	انثى
100%	28	المجموع



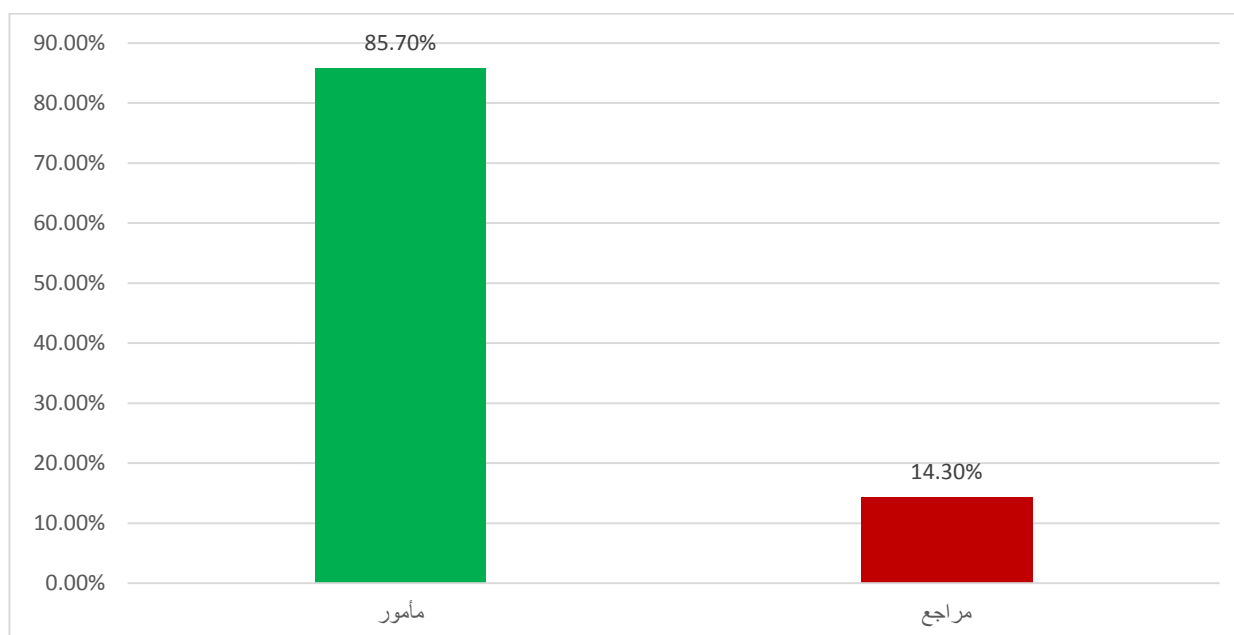
شكل رقم (١) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

يتضح من الجدول (٣) والشكل رقم (١) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (٢٤) يمثلون ما نسبته 85.7% من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الاناث جاء بتكرار (4) ونسبته 14.3%، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

• الوظيفة:

جدول رقم (٤) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
85.7%	24	مأمور
14.3%	4	مراجع
100%	28	الإجمالي



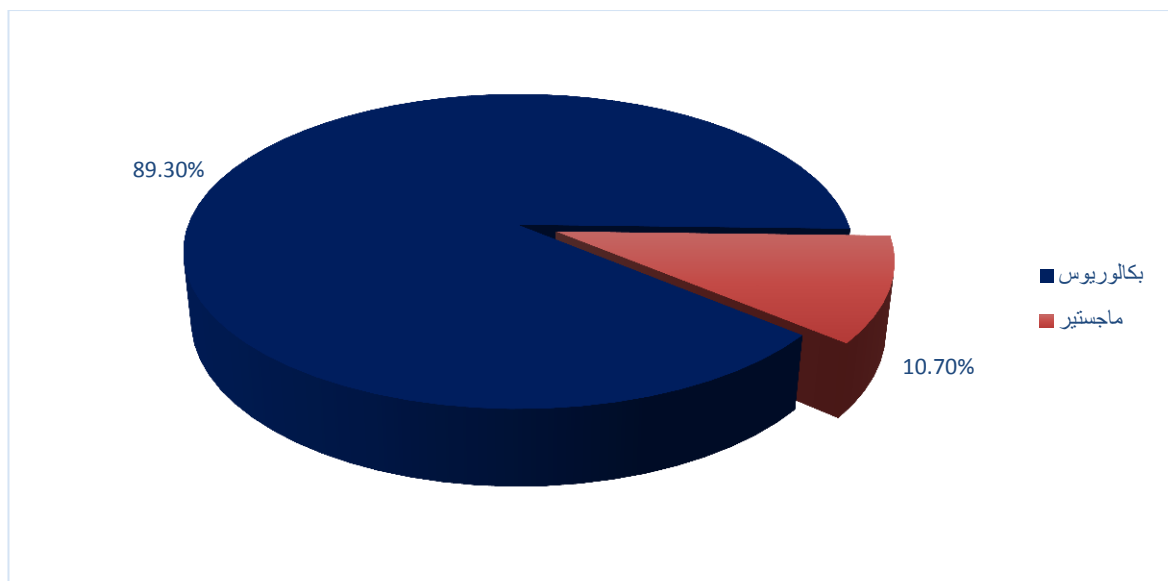
شكل رقم (٢) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (٤)، والشكل (٢) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (مأمور) بنسبة 85.7% وبتكرار بلغ (24)، وأخيراً فئة المركز الوظيفي (مراجع) بنسبة 14.3% وبتكرار (4)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي (مأمور) وهذا يتناسب مع طبيعة العمل.

• متغير المؤهل العلمي :

جدول رقم (٥) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	25	89.3%
ماجستير	3	10.7%
الإجمالي	28	100%



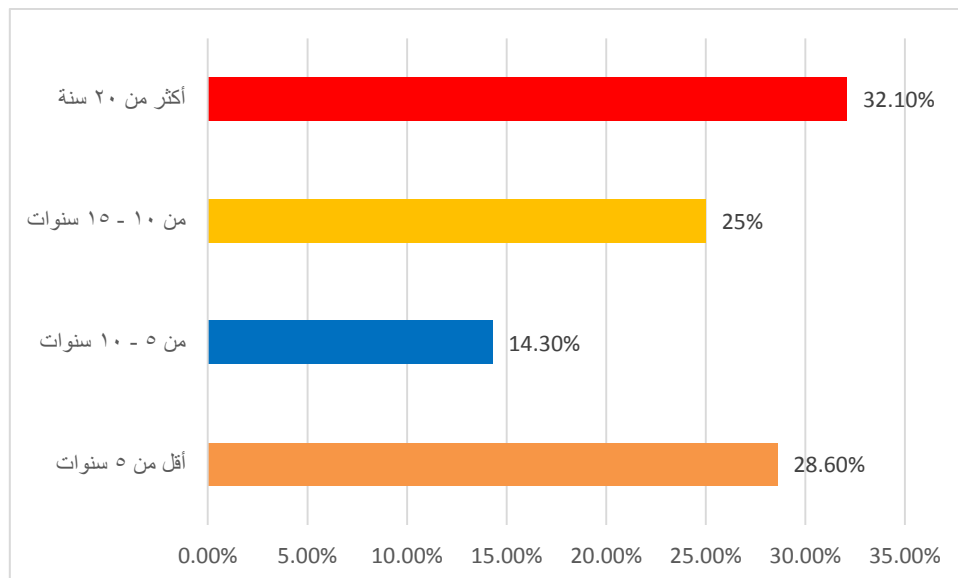
شكل رقم (٣) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٣) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 89.3% وبتكرار بلغ (25)، وأخيراً فئة المؤهل (ماجستير) بنسبة 10.7% وبتكرار بلغ (3)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

• عدد سنوات الخبرة :

جدول رقم (٦) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	8	28.6%
من ٥ - ١٠ سنوات	4	14.3%
من ١٠ - ١٥ سنوات	7	25%
أكثر من ٢٠ سنة	9	32.1%
الإجمالي	28	100%



شكل رقم (٤) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

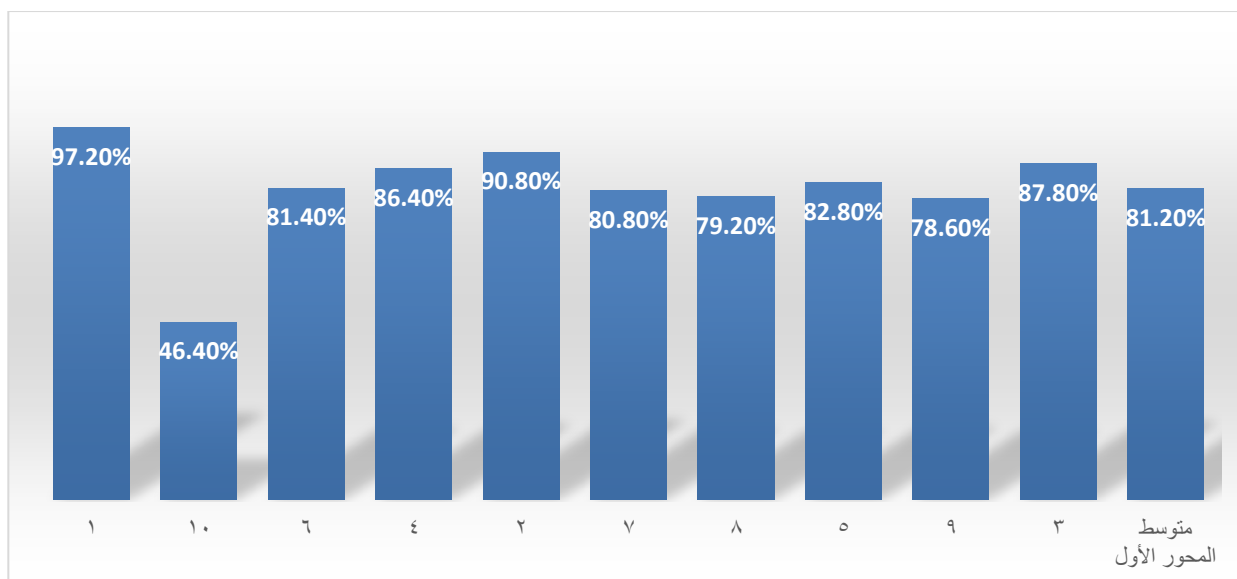
يتبين من الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٤) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (أكثر من ٢٠ سنة) بنسبة 32.1% وبتكرار بلغ (9)، ثم فئة سنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات) بنسبة 28.6% وبتكرار بلغ (8)، ثم فئة سنوات الخبرة (من ١٠ - ١٥ سنوات) بنسبة 25% وبتكرار (7)، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (من ٥ - ١٠ سنوات) بنسبة 14.3% وبتكرار (4)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة العالية في مجال العمل.

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

١- المحور الأول: مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية:

الجدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	يؤدي التهرب الضريبي الى انخفاض في ايرادات الدولة	1	4.86	0.356	97.2%	عالي
٢	تعتبر مبالغ التهرب الضريبي صغيرة ولا تؤثر على ايرادات الدولة	10	2.32	1.249	46.4%	متوسط
٣	يؤدي التهرب الضريبي الى نقص في الخدمات العامة	6	4.07	1.086	81.4%	مرتفع
٤	يؤثر عدم الاستقرار السياسي والامني الى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي	4	4.32	0.983	86.4%	عالي
٥	يؤثر التهرب الضريبي الى عجز في ميزانية الدولة	2	4.54	0.637	90.8%	عالي
٦	يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة منتشرة وليست محصورة بمجموعة معينة	7	4.04	1.071	80.8%	مرتفع
٧	يؤدي التهرب الضريبي الى انخفاض مستوى المعيشة لأفراد المجتمع	8	3.96	1.138	79.2%	مرتفع
٨	يؤدي التهرب الضريبي الى عدم مقدرة الدولة على تغطية النفقات العامة	5	4.14	0.970	82.8%	مرتفع
٩	يدفع التهرب بالدوائر المالية للبحث عن مصادر أخرى لتأمين حاجة الدولة المتزايد للإنفاق	9	3.93	0.979	78.6%	مرتفع
١٠	التهرب الضريبي يخل بالعدالة الضريبية والمجتمعية التي سنت الضريبة من اجل تحقيقها في المجتمع	3	4.39	0.567	78.8%	عالي
	متوسط المحور الأول		4.06	0.662	81.2%	مرتفع



شكل رقم (٥) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (٧) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة لفقرات على (4.06)، والنسبة المئوية (81.2%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط لفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

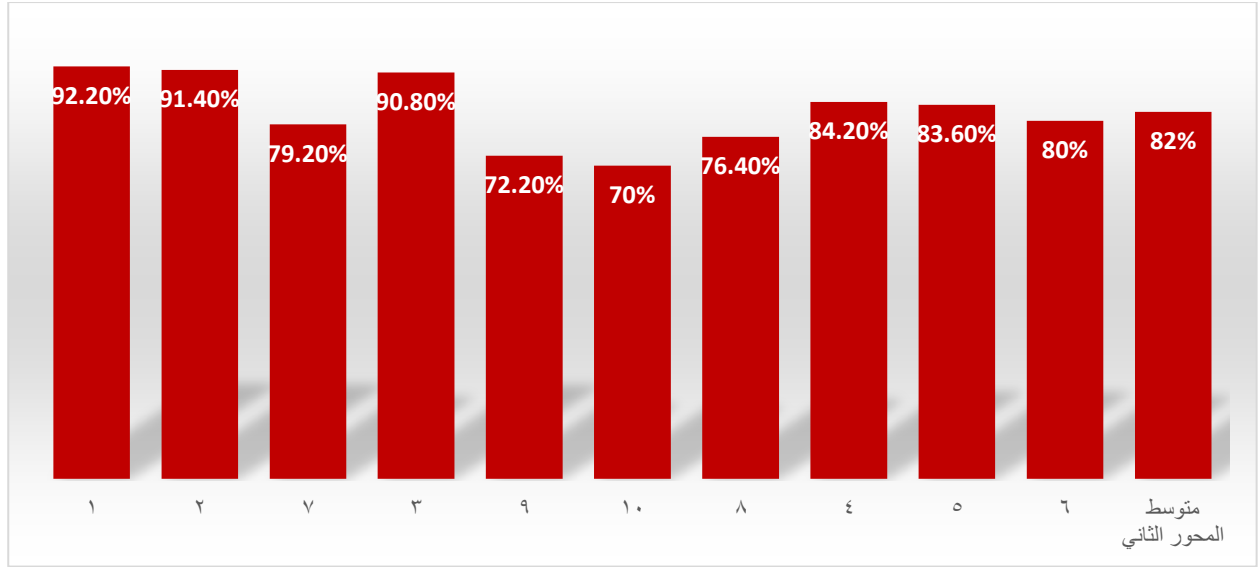
- أن الفقرة (١) والتي تنص على (يؤدي التهرب الضريبي الى انخفاض في ايرادات الدولة) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.86)، وبتقدير لفظي (عالي)
- أن الفقرة (٥) والتي تنص على (يؤثر التهرب الضريبي الى عجز في ميزانية الدولة) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.54)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (١٠) والتي تنص على (التهرب الضريبي يخل بالعدالة الضريبية والمجتمعية التي سنت الضريبة من اجل تحقيقها في المجتمع) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.39)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (٤) والتي تنص على (يؤثر عدم الاستقرار السياسي والامني الى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (4.32)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (٨) والتي تنص على (يؤدي التهرب الضريبي الى عدم مقدرة الدولة على تغطية النفقات العامة) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (٤.١٤)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (٣) والتي تنص على (يؤدي التهرب الضريبي الى نقص في الخدمات العامة) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (٤.٠٧)، وبتقدير لفظي (مرتفع).

- أن الفقرة (٦) والتي تنص على (يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة منتشرة وليست محصورة بمجموعة معينة) حصلت على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (4.04)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (٧) والتي تنص على (يؤدي التهرب الضريبي الى انخفاض مستوى المعيشة لأفراد المجتمع) حصلت على الترتيب (الثامن) بمتوسط حسابي (٣.٩٦)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (٩) والتي تنص على (يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة منتشرة وليست محصورة بمجموعة معينة) حصلت على الترتيب (التاسع) بمتوسط حسابي (٣.٩٣)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (٢) والتي تنص على (يؤدي التهرب الضريبي الى انخفاض مستوى المعيشة لأفراد المجتمع) حصلت على الترتيب (العاشر) بمتوسط حسابي (٢.٣٢)، وبتقدير لفظي (متوسط).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل وأكبر من الواحد الصحيح، مما يشير إلى وجود تشتت بسيط من قبل المبحوث.
- وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (4.06) وبانحراف معياري (٠.٦٦٢) وبتقدير لفظي (مرتفع)، وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكافحة التهرب الضريبي في اليمن والتنمية الاقتصادية.

٢- المحور الثاني: وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الادارة الضريبية والتنمية الاقتصادية

الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	زيادة الثقة بين المكلفين ومصلحة الضرائب تزيد من التزام المكلفين بسداد الضريبي	1	4.61	0.497	92.2%	عالي
٢	غياب الكفاءة لدى العاملين تساعد المكلفين على التهرب الضريبي	2	4.57	0.504	91.4%	عالي
٣	قيام مصلحة الضرائب بتطبيق القوانين والقرارات على المكلفين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي	7	3.96	0.881	79.2%	مرتفع
٤	زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق تعريف افراد المجتمع بواجباتهم الضريبية يقلل من التهرب الضريبي	3	4.54	0.508	90.8%	عالي
٥	الحرب في اليمن تؤدي الى صعوبة في تحصيل الايرادات الضريبية	9	3.61	1.227	72.2%	متوسط
٦	القرارات المفروضة على المكلفين لا تحد من التهرب الضريبي بشكل كافي	10	3.50	1.000	70%	متوسط
٧	ضعف كفاءة الجهاز الضريبي عموما سواء من حيث التأهيل والتدريب والدورات	8	3.82	1.090	76.4%	مرتفع
٨	افتقار مصلحة الضرائب الى الكوادر والتكنولوجيا يساعد المكلفين على التهرب الضريبي	4	4.21	0.876	84.2%	عالي
٩	اعتقاد المكلفين بأن الدولة تأخذ أكثر مما تعطي يزيد من ظاهرة التهرب	5	4.18	1.090	83.6%	مرتفع
١٠	اعتقاد المكلفين بعدم العدالة الضريبية يدفعهم الى التهرب من دفع الضريبة	6	4.00	1.054	80%	مرتفع
	متوسط المحور الثاني		4.10	0.719	82%	مرتفع



شكل رقم (٧) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

- يوضح الجدول رقم (٨) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (٣.٦٥)، والنسبة المئوية (73%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:
- أن الفقرة (١) والتي تنص على (زيادة الثقة بين المكلفين ومصلحة الضرائب تزيد من التزام المكلفين بسداد الضريبي) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.61) وبتقدير لفظي (عالي).
 - أن الفقرة (٢) والتي تنص على (غياب الكفاءة لدى العاملين تساعد المكلفين على التهرب الضريبي) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (٤.٥٧) وبتقدير لفظي (عالي).
 - أن الفقرة رقم (٤) والتي تنص على (زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق تعريف افراد المجتمع بواجباتهم الضريبية يقلل من التهرب الضريبي) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (٤.٥٤) وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - أن الفقرة رقم (٨) والتي تنص على (افتقار مصلحة الضرائب الى الكوادر والتكنولوجيا يساعد المكلفين على التهرب الضريبي) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (٤.٢١) وبتقدير لفظي (عالي).
 - أن الفقرة رقم (٩) والتي تنص على (اعتقاد المكلفين بأن الدولة تأخذ أكثر مما تعطي يزيد من ظاهرة التهرب) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (٤.١٨) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- أن الفقرة رقم (١٠) والتي تنص على (اعتقاد المكلفين بعدم العدالة الضريبية يدفعهم الى التهرب من دفع الضريبة) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (4.00) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة رقم (٣) والتي تنص على (قيام مصلحة الضرائب بتطبيق القوانين والغرامات على المكلفين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي) حصلت على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (٣.٩٦) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة رقم (٧) والتي تنص على (ضعف كفاءة الجهاز الضريبي عموما سواء من حيث التأهيل والتدريب والدورات) حصلت على الترتيب (الثامن) بمتوسط حسابي (٣.٨٢) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة رقم (٥) والتي تنص على (الحرب في اليمن تؤدي الى صعوبة في تحصيل الايرادات الضريبية) حصلت على الترتيب (التاسع) بمتوسط حسابي (٣.٦١) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة رقم (٦) والتي تنص على (الغرامات المفروضة على المكلفين لا تحد من التهرب الضريبي بشكل كافي) حصلت على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (٣.٥٠) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثاني أعلى وأقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى تشتت بشكل بسيط من قبل المبحوث.
- وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (٣.٦٥) وبانحراف معياري (٠.٧١٩) وبتقدير لفظي (مرتفع)، وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الادارة الضريبية والتنمية الاقتصادية.

ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:

الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية	2	4.06	0.662	81.2%	مرتفع
٢	وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الادارة الضريبية والتنمية الاقتصادية	1	4.10	0.719	82%	مرتفع
	المتوسط العام لجميع المحاور		4.08	0.678	81.6%	مرتفع

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بـ " **مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية**" ، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (4.08) وانحراف معياري (٠.٦٧٨) ، ودرجة قياس (مرتفع) ، حيث حصل المحور الأول: مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (٠.٦٦٢) وتقدير لفظي (مرتفع) ، وحصل المحور الثاني: وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الادارة الضريبية والتنمية الاقتصادية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.١٠) وانحراف معياري (٠.٧١٩) وتقدير لفظي (مرتفع) ويعزو الباحثون حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس (مرتفعة) على أنه يوجد أثر **لمكافحة التهرب الضريبي في اليمن على التنمية الاقتصادية**.

رابعاً: اختبار الفرضيات:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية تم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (10) يبين نتائج اختبار مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا توجد مكافحة للتهرب الضريبي في اليمن على التنمية الاقتصادية	28	4.0571	0.55714	4.450	27	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة أقل من مستوى الثقة ($\alpha=0.05$) وفقاً لقاعدة القرار فإن نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الإدارة الضريبية والتنمية الاقتصادية تم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (11) يبين نتائج اختبار وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الإدارة الضريبية والتنمية الاقتصادية

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الإدارة الضريبية لا يؤثر على التنمية الاقتصادية	28	4.1000	0.6000	4.419	27	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الثانية موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة ($\alpha=0.05$) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة بين وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الادارة الضريبية لا يؤثر على التنمية الاقتصادية وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الادارة الضريبية لا يؤثر على التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (١٢) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

م	المحور	عدد الفقرات	معامل بيرسون
1	مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية	10	**845.0
2	وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الادارة الضريبية والتنمية الاقتصادية	10	**788.0
	الدرجة الكلية	20	**951.0

** عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.001$)

من خلال الجدول رقم (١٢) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الاثنان، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الاثنان دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha > 0.001$)، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة.

نتائج الدراسة والتوصيات :

اولا النتائج :

١. هناك تناقض في النظام الضريبي اليمني من حيث ارتفاع معدلاته وقسوته الظاهرية وبين عاداته المتواضعة على خزينة الدولة وبالطبع فان التهرب الكبير يأتي ليفسر هذا التناقض .
٢. عدم الشفافية في الاجراءات وعدم اعلان النسب والمعايير المطبقة في مصلحة الضرائب على الملأ وعدم وضع ضوابط واضحة معلنة وعدم نشر الوعي الضريبي وعدم القيام بدراسات عن الضرائب والتهرب الضريبي .
٣. عدم تحديث التشريعات والقوانين الضريبية وعدم وضوحها يفسح المجال امام الاجتهاد الشخصي في تفسيرها وتطبيقها مما يسبب ازمة بين المكلفين ومصلحة الضرائب التي باتت متأكدة ان كل اقرار ضريبي مقدم من المكلف لن يفسح عن الارياح الحقيقية .
٤. ضعف كفاءة الجهاز الضريبي عموما سواء من حيث التأهيل والتدريب والدورات والخبرات ومن حيث عدد التخصصات المطلوبة مقارنة مع الموجود وعدم كفاءة الاجراءات الضريبية المتخذة من قبل الادارة الضريبية وعدم رفع مرتبات الكادر الضريبي يؤدي الى مساعدة التهرب الضريبي.
٥. نقص في عدد الموظفين الموكل اليهم مكافحة التهرب الضريبي بكافة اشكاله هذا بالإضافة الى النقص الكبير في وسائل المكافحة في تجهيزات وآليات وضعف الاجراءات العقابية بحق المتهربين والاكتفاء بالغرامة المالية مما جعل التهرب مغريا لكثير من المكلفين .
٦. تخلف مهنة المحاسبة والمراجعة وغياب دورها الفاعل وهي مهنة ذات اهمية كبيرة بينما ما تزال متخلفة حتى قياسا بالبلدان المجاورة .
٧. غياب الجانب الاقتصادي في اداء وزارة المالية وتغليب وظيفة الجباية على الوظائف الاخرى الاقتصادية والاجتماعية وعدم وجود سياسة ضريبية واضحة تحدد الدولة من خلالها فلسفتها في فرض الضريبة.
٨. شعور المكلف بارتفاع العبء الضريبي مقارنة ببلدان قريبة وبعيدة حيث ان المعدلات الضريبية اليمنية تعتبر من اعلى المعدلات في العالم.

٩. وافقت العينة في المحور الأول: أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية، بمتوسط حسابي (٤.٠٦) وبانحراف معياري (٠.٦٦٢) وبتقدير لفظي (مرتفع).
١٠. أن التهرب الضريبي يؤدي الى انخفاض في إيرادات الدولة.
١١. أن التهرب الضريبي يخل بالعدالة الضريبية والمجتمعية التي سنت الضريبة من أجل تحقيقها في المجتمع.
١٢. أن يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة منتشرة وليست محصورة بمجموعة معينة.
١٣. وافقت العينة في المحور الثاني: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الادارة الضريبية والتنمية الاقتصادية، بمتوسط حسابي (٤.١٠) وبانحراف معياري (٠.٧١٩) وبتقدير لفظي (مرتفع).
١٤. أن زيادة الثقة بين المكلفين ومصلحة الضرائب تزيد من التزام المكلفين بسداد الضريبي.
١٥. أن غياب الكفاءة لدى العاملين تساعد المكلفين على التهرب الضريبي.
١٦. أن زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق تعريف افراد المجتمع بواجباتهم الضريبية يقلل من التهرب الضريبي.

ثانياً: التوصيات:

١. يجب نشر الوعي الضريبي في اوساط المكلفين بصفة عامة بما ينمي شعور المكلفين بأن دفع الضريبة سيؤدي الى النفع لكافة شرائح المجتمع.
٢. يجب على الادارة الضريبية ايجاد طرق لمكافحة التهرب الضريبي للحد من هذه الظاهرة في الدولة.
٣. اصدار تشريعات ضريبية جديدة تتسم بالوضوح والبساطة وتخفيض معدلات الضريبة مع توسيع الشرائح مما يزيد من عائدات الدولة ويحقق المساواة بين المكلفين مع ضرورة التأكيد على مبدأ العدالة الضريبية.
٤. وجود رقابة متعددة ومفتوحة وشفافة وحماية الممارسات غير الشرعية.
٥. زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق تعريف افراد المجتمع بواجباتهم الضريبية بشتى الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة وتنظيم

الندوات لشرح بنود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والدورات التدريبية في مجال الضريبة.

٦. إعادة النظر بالعقوبات في القوانين النافذة على المتهربين من الضرائب.
٧. اسناد دور اساسي للمحاسبين القانونيين في اعتماد البيانات الضريبية.
٨. عدم منح اعفاءات ضريبية بصورة عشوائية تميز بين المواطنين والمكلفين مع الاستخدام الامثل لموارد البلاد.
٩. العمل على زيادة عدد موظفي مكافحة التهرب كي يتمكنوا من القيام بالدور الموكل لهم في مكافحة التهرب الضريبي وتامين النقص الكبير في وسائل المكافحة من تجهيزات وآليات مع تشديد العقوبات ومضاعفة الغرامات.
١٠. التنسيق مع مصلحة الجمارك لمكافحة صور التهرب الضريبي المختلفة خصوصا تلك المرتبطة بتخفيض القيم المحددة في فواتير الاستيراد وتهرب السجائر وسوء استخدام الارقام الضريبية.
١١. يجب التنسيق مع مصالح الضرائب في البلدان الاخرى وتبادل المعلومات المتعلقة بالتهرب الضريبي الامر الذي يؤدي الى تقليص التهرب الضريبي.
١٢. يجب الاستفادة من المنظمات الدولية خصوصا منظمة الامم المتحدة في مجال مكافحة الفساد وجرائم التهرب الضريبي في الشركات المتعددة الجنسيات وتسهيل تبادل المعلومات.

المراجع :

١. كتاب الاحصاء لعامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ م الجهاز المركزي للإحصاء - الجمهورية اليمنية
٢. تقرير التنمية البشرية لعامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ م وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الجمهورية اليمنية.
٣. التشريعات الضريبية من العام ١٩٩١ - ٢٠١٠ م مصلحة الضرائب - الجمهورية اليمنية
٤. تقارير مصلحة الضرائب السنوية للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠١٩ م مصلحة الضرائب - الجمهورية اليمنية.
٥. مجلدات الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ م وزارة المالية - الجمهورية اليمنية.
٦. مجلة الوعي الضريبي - اعداد مختلفة - مصلحة الضرائب - الجمهورية اليمنية.
٧. الربيدي - المحاسبة الضريبية.
٨. محمد سعيد الحاج، علي الخطيب - بحث التهرب الضريبي - مصلحة الضرائب - الجمهورية اليمنية.
٩. نايف احمد المتين - أكرم السعادي - بحث التهرب الضريبي
١٠. الانترنت.



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الادارية
قسم المحاسبة

الملحقات :

إستمارة إستبيان

يقوم الباحثون بإجراء دراسة كمتطلب للحصول على درجة البكالوريوس - تخصص محاسبة
بعنوان " مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية"
دراسة ميدانية في الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين
ويأمل الباحثون في اخذ آرائكم واستطلاعاتكم حول هذا الموضوع لما في ذلك من تحقيق
لأهداف هذه الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثون

اولا : البيانات :

١	الجنس		ذكر		انثى
---	-------	----------------------	-----	----------------------	------

2	الوظيفة		مختص		مامور		مراجع
---	---------	----------------------	------	----------------------	-------	----------------------	-------

3	المؤهل الجامعي		ثانوية		بكالوريوس
			ماجستير		اخرى

4	سنوات الخبرة		٥ سنوات		من ٥ - ١٠ سنوات
			من ١٠ - ١٥ سنة		اكثر من ٢٠ سنة

ثانيا : معلومات خاصة بالبحث :

يرجى وضع علامة (✓) وعلامة (×) امام كل سؤال :

المحور الاول : مكافحة التهرب الضريبي في اليمن وأثره على التنمية الاقتصادية

الرقم	المقـررات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يؤدي التهرب الضريبي الى انخفاض في ايرادات الدولة					
2	تعتبر مبالغ التهرب الضريبي صغيرة ولا تؤثر على ايرادات الدولة					
3	يؤدي التهرب الضريبي الى نقص في الخدمات العامة					
4	يؤثر عدم الاستقرار السياسي والامني الى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي					
5	يؤثر التهرب الضريبي الى عجز في ميزانية الدولة					
6	يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة منتشرة وليست محصورة بمجموعة معينة					
7	يؤدي التهرب الضريبي الى انخفاض مستوى المعيشة لأفراد المجتمع					
8	يؤدي التهرب الضريبي الى عدم مقدرة الدولة على تغطية النفقات العامة					
9	يدفع التهرب بالدوائر المالية للبحث عن مصادر اخرى لتأمين حاجة الدولة المتزايد للإنفاق					
10	التهرب الضريبي يخل بالعدالة الضريبية والمجتمعية التي سنت الضريبة من اجل تحقيقها في المجتمع					

**المحور الثاني : وعي المكلفين وزيادة الثقة بينهم وبين الادارة الضريبية والتنمية
الاقتصادية "**

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	زيادة الثقة بين المكلفين ومصلحة الضرائب تزيد من التزام المكلفين بسداد الضريبي					
2	غياب الكفاءة لدى العاملين تساعد المكلفين على التهرب الضريبي					
3	قيام مصلحة الضرائب بتطبيق القوانين والغرامات على المكلفين يحد من ظاهرة التهرب الضريبي					
4	زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق تعريف افراد المجتمع بواجباتهم الضريبية يقلل من التهرب الضريبي					
5	الحرب في اليمن تؤدي الى صعوبة في تحصيل الايرادات الضريبية					
6	الغرامات المفروضة على المكلفين لا تحد من التهرب الضريبي بشكل كافي					
7	ضعف كفاءة الجهاز الضريبي عموما سواء من حيث التأهيل والتدريب والدورات					
8	افتقار مصلحة الضرائب الى الكوادر والتكنولوجيا يساعد المكلفين على التهرب الضريبي					
9	اعتقاد المكلفين بأن الدولة تأخذ اكثر مما تعطي يزيد من ظاهرة التهرب					
10	اعتقاد المكلفين بعدم العدالة الضريبية يدفعهم الى التهرب من دفع الضريبة					

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

والله الموفق